



مهند السايير
الدائرة الثالثة - أمة 2020

الرؤية الانتخابية للمرشح مهند السايير



من هو مهند السايير؟

- مرشحٌ مستقل، خُذت إنتخابات مجلس الأمة 2016، وتشرّفت بثقة 1534 ناخباً وناخبة.
- محامٍ أمام محكمة التمييز والدستورية
- حاصل على ماجستير القانون الخاص
- شغلت منصب نائب رئيس جمعية المحامين الكويتية وأمين السر
- محاضرٌ ومدرّبٌ ومحكمٌ معتمد وعضو في مجموعة من الاتحادات والكيانات القانونية

لماذا مهند السايير؟

- بعد إنحدار دور المؤسسة التشريعية والرقابية وإخفاقها في:
- حماية مصالح الشعب
- محاربة رؤوس الفساد
- غياب الرقابة وفساد التشريع
- وإيماناً مني بدور هذه المؤسسة، وجب علي مشاركة أبناء وطني الشرفاء لنعيد "قاعة عبدالله السالم" كما كانت ضميراً للأمة ونبضاً للشعب.

- نعي جميعاً الصورة السلبية التراكمية في أذهان العامة للمؤسسة التشريعية، عبر سلسلة من المجالس المتعاقبة خذلت الطموحات الشعبية، لذلك تتمحور رؤيتي حول عدة ملفات عاجلة وذات أولوية ومنها:
- ملف مكافحة الفساد المتختم
- حماية الحقوق والحريات
- معالجة خلل التركيبة السكانية
- تبني خطط إصلاح اقتصادي
- بسط الرقابة على تنفيذ خطة الحكومة





أبرز القضايا والأولويات ضمن رؤية مهند السايير

- تختلف الأولويات باختلاف نظرة الفرد إليها، إلا أن هناك سقف أولويات تُجمع عليه الأغلبية في كل مجتمع.
- قد يرى الشارع أن أبرز الأولويات هي الاحتياجات الأساسية للأسر كقضية الإسكان والتوظيف وتوحيد الرواتب بسقف أعلى لتغطية ارتفاع مصاريف الفرد، وحل مشكلة البدون، وإصلاح الصحة والتعليم... وجميعها ملفات عالقة منذ سنوات تمثل لنا أولوية. وهناك العديد من الاستحقاقات والمكاسب التي سنسعى لتحقيقها بإذن الله، وبينما أخوض الانتخابات اليوم، فإنني أحمل هموم الشارع والعديد من الملفات منها: تراجع الحريات، وكذلك أزمة البطالة والتوظيف في القطاع العام والخاص مع عدم وجود رؤية واضحة لتحديد إحتياج سوق العمل من التخصصات والقضايا الفرعية، وتفاقم القضية الإسكانية كارتفاع أسعار العقار وتكلفة البناء ومشاكل سوء البنى التحتية في المدن الجديدة. كما ستكون لنا وقفة جادة حول ملفات الفساد والإصلاح الإقتصادي، وأيضاً في صف إخواننا المتضررين جراء جائحة كورونا من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي لا تحتمل التأجيل.

رؤية مهند السايير حول قانون الانتخاب

بعد سنوات من الممارسة الديمقراطية للعملية الانتخابية في ظل نظام الصوت الواحد الذي أفضى إلى العبث السياسي والبرلماني وأثمر العديد من ملفات الفساد وخلق أضرار إجتماعية وعزز القبيلية والطائفية والعنصرية والفئوية، أرى أنه وجب البدء بتعزيز المشاركة الشعبية الحقيقية وفق نظامي إنتخابي يُمثل من خلال القوائم النسبية وفق معايير وضوابط تضمن التنوع المجتمعي كما تُحل يد الحكومة في تعديل النظام الانتخابي بتحديد الدوائر أو عدد الاصوات بمرسوم ضرورة في حالة حل المجلس، بحيث يقتصر على تشريع يصدر عن مجلس الأمة بما لا يتعارض مع نصوص الدستور في هذا الشأن



رؤية مهند السايير حول القضية الإسكانية

- كسر احتكار الأراضي وتقسيم الأراضي الفضاء وفرض الضرائب على الأراضي السكنية غير المستغلة علاوة على ذلك إشراك القطاع الخاص في تأهيل الأراضي وانجازها وفق شروط تحد من تضخم الاسعار.
- تعديل قانون الرعاية السكنية (قانون رقم 47 لسنة 1993) المادة 28 مكرر (أ)، وهو من أبسط حقوق المرأة ليعدم المطلقات والأرامل بحيث يشمل قانون الإسكان المطلقات والأرامل والعزباوات ممن يبلغن من العمر 40 عاماً فما فوق أسوة بنظرائهن المتزوجات. فالعدل والمساواة مبدأ دستوري. لذا، فإنه من غير المقبول أن يقتصر حق الرعاية السكنية وفق الاجار المخفض دون إتاحة المجال والأحقية بالتملك وإلزام المرأة غير المتزوجة بشرط توفير السكن لإمرأتين من ذوي القربى حتى الدرجة الثالثة!!
- حق الرعاية السكنية ضمن المدن الإسكانية للجميع ودمج الفئات سالفه الذكر ضمن المناطق السكنية دون تمييزهن ودون عز لهن عن المجتمع أيضاً من دواعي مبدأ العدالة والمساواة في الحقوق الدستورية!!
- وجب منح الكويتية المتزوجة من غير كويتي حق توريث أبنائها ملكية البيت المملوك من مالها الخاص. وحيث إن الوضع القائم حال شرائها المنزل تنتفع به وأسرته إلى حين وفاتها فيمهل الورثة سنة فقط لبيع البيت وتوزيع التركة لأنه لا يحق لهم تملك البيت كونهم غير كويتيين إلا باستثناء من مجلس الوزراء (قانون التسجيل العقاري 5 لسنة 1959). والأوجب هو أن يُسمح لأبناء الكويتية بالتملك.



رؤية مهند السايير حول القضية الإسكانية

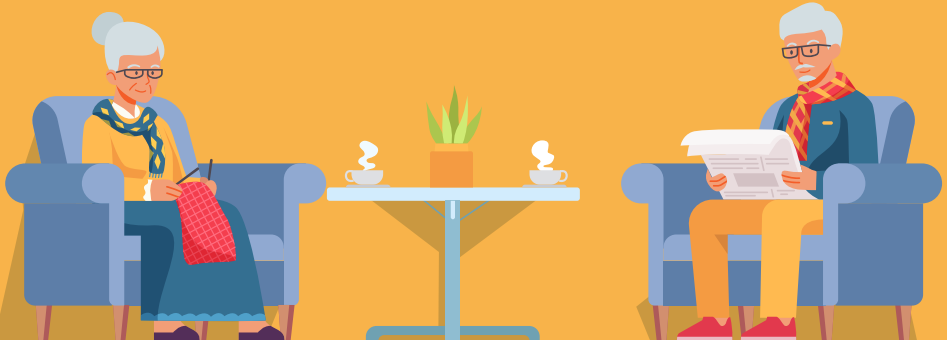
- مع انخفاض عدد الأيدي العاملة في مجال البناء جراء جائحة كورونا وترحيل مخالفين الإقامة، أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار أعمال البناء وأسعار المواد إلى الضعف، وهو ما يتوجب الإلتفات إليه وإيجاد حلول توازن بين العرض والطلب خاصة مع إعلان وزيرة الإسكان البدء بتوزيع إذن البناء لمشروع المطالع السكني كتقديم بعض التسهيلات لشركات البناء ومكاتب التصميم الهندسي بالتعاون مع البلدية مقابل تقديم عروض أسعار مناسبة وبجودة عالية.
- رفع نسبة التعاون مع المبادرين الكويتيين وزيادة عدد المزايدات المطروحة لإشراك أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما أننا نشيد بأولى خطوات الوزيرة رنا الفارس في هذا الجانب بالموافقة على طرح ٢ مزايدات محدودة بقطاع الإستثمار في مؤسسة الرعاية السكنية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء مدن سكن عمالية بحيث يتم تخصيص مناطق سكن عمالية في المناطق البعيدة كالسالمي وامتدادها للعمالة الوافدة من العزاب وإعادة توزيع جليب الشيوخ وخيطان للمواطنين على أن يتم توزيعها بأسعار أعلى بنسبة مقبولة من باقي المناطق الإسكانية الجديدة البعيدة عن العاصمة. وإعفاء الدولة من مصاريف إنشاء المدن العمالية، تقوم الدولة بتخصيص الأراضي وتأهيلها - من بنى تحتية صرف صحي وكهرباء وماء وطرق - ومن ثم يتم طرحها عن طريق المناقصات العامة واستثمارها من خلال القطاع الخاص لإنشاء جمعيات ومراكز الصحية وعمارات سكنية وحدائق، وتطرح العمارات الاستثمارية للبيع والتأجير على الشركات وأصحاب المشاريع كسكن لعمالهم، ويتم تأجير الخدمات والمستوصفات الطبية الخاصة وغيرها من الاحتياجات التي تخدم هذه المناطق العمالية.





رؤية مهند السايير حول المتقاعدين

- إن لإخواننا وأخواننا المتقاعدين حق علينا ، لم يبخلوا بالعباء والعمل أثناء سنوات خدمتهم لهذا الوطن فهم الأحرص في الذود عن مصالحه وأمواله وهم الأقدر وذوي الخبرة وأصحاب الحق الأصيل في الاستعانة بهم كمستشارين على بند المكافآت للجهات الحكومية من وزارات وهيئات في المجال ذاته ، لتقديم الدراسات والبحوث والاستشارات التي تحتاجها الدولة بدلا من الاستعانة بالأجانب ، لأنهم قادرون على تقديم خدمة استشارية واقعية قابلة للتطبيق بناء على خبرة عملهم السابقة .
- مع إعلان الإدارة الجديدة لمؤسسة التأمينات الإجتماعية عن أفضل أداء استثماري في تاريخ المؤسسة وإرتفاع نسبة الأرباح المحققة في التقرير النصف سنوي لهذا العام بجهود أبناء الكويت من الكفاءات الوطنية ، سينعكس إيجاباً على المتقاعدين مؤدياً إلى رخاء معيشي فسنعمل إلى جانبهم بمساعي خفض قيمة الفائدة على قرض التأمينات وزيادة العلاوة السنوية للمتقاعدين بقيمة متوازنة لا تؤثر سلباً على الملاءة المالية للمؤسسة وتؤدي بالوقت ذاته إلى تحسين المستوى المعيشي وتغطية الأعباء المالية للمتقاعدين في ظل ارتفاع الأسعار وزيادة نسبة التضخم .
- توسعة الخدمات الطبية والعلاجية المدرجة ضمن بطاقة عافيه وتشديد الرقابة على المستشفيات والمراكز الطبية لحماية جودة الرعاية الطبية المقدمة ورفع مستوى الخدمات العلاجية في القطاع الصحي .





رؤية مهند السايير حول تراجع الحريات

- الدستور الكويتي أكد صراحةً على ضمان الحريات بكافة صورها وجوانبها من خلال نصوص المواد 30، 35، 36، 37، 39، 43، 44.
- وشددت المادة 175 من الدستور على أن الأحكام الخاصة بالنظام الأميري للكويت وبمبادئ الحرية والمساواة المنصوص عليها في هذا الدستور لا يجوز اقتراح تنقيحها، ما لم يكن التنقيح خاصاً بلقب الإمارة أو بالمزيد من ضمانات الحرية والمساواة، وهذا الضمان للحريات يمثل أهم أنواع الضمانات التي قدمها المشرع الدستوري للشعب.
- فيما لم يتجاوز عدد الشكاوى المقدمة إلى إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية 600 شكوى خلال العام 2013، فإن العدد بلغ في العام 2019 ما يقرب من 4 آلاف شكوى تتناول مختلف الجرائم الإلكترونية، فيما بلغ إجمالي عدد القضايا والشكاوى 19537 قضية وشكوى منذ إقرار قانون جرائم تقنية المعلومات في العام 2015 وحتى ديسمبر 2019.
- سجلت نيابة الإعلام والنشر خلال العام 2019 ارتفاعاً في عدد قضايا الجرائم الإلكترونية التي قامت بالتحقيق فيها وإحالتها إلى المحاكم الجزائية المتخصصة عن العام 2018، بما يزيد على 700 قضية، وكشفت إحصائية العام 2019 عن أن النيابة تلقت 2150 بلاغ عن جرائم إلكترونية.





رؤية مهند السايير في تراجع الحريات

● قيام المشرّع العادي (السلطة التشريعية) بالتضييق على الحريات وسلب المواطنين حقوقهم في التعبير عن قناعاتهم وآرائهم بإقرار القوانين على مدى عقود أدت في نهايتها إلى تكميم الأفواه وتقييد الحريات ومحاسبة النواب، كما فتح الباب على مصراعية لملاحقة آراء المواطنين الكويتيين السياسية قضائياً تحت نص المادة الرابعة من القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم 11 لسنة 1960 (31 / 1970) أو ما يسمى بقانون أمن الدولة، (..... من قام بعمل عدائي آخر ضد دولة اجنبية من شأنه تعريض الكويت لخطر الحرب أو قطع العلاقات السياسية.....)، فيتم توجيه التهم سعياً لإرضاء الدول بينما في الوقت ذاته تتم الإساءة لدولتنا الكويت ولمقام سموّ الأمير ولل قضاء الكويتي وللشعب الكويتي من قبل مواطني الدول الشقيقة والصديقة دون أدنى محاسبة؛ ونحن لا نسعى هنا إلى محاربة حرية الكلمة والرأي إنما نودّ توصيل رسالة للسلطتين التشريعية والتنفيذية مفادها أن المواطن الكويتي فقط هو من تنظر إليه حكومته بعين المخطئ ويُنظر لحروف كلماته على أنها سلاح سيؤدّي إلى الإضرار بعلاقة الكويت في الدول الشقيقة والصديقة.

● سنسعى إلى تعديل الوضع القائم وإصلاح المنظومة القانونية التي تم حصرها بقوانين تقييد الحريات، وإعطائها صفة الأولوية والاستعجال حتى لا تكون السجون مكاناً للمفكرين والسياسيين والإعلاميين وأبناء الكويت أكثر من كونها مكاناً للراشدين والمرتشين وسراق المال العام والمجرمين.

● العفو الشامل عن قضايا الرأي أيضاً مطلب مهم وأساسي لمرحلة الإصلاح الوطني.





رؤية مهند السايير حول خلق بيئة وظيفية للشباب

- من خلال دعم القطاع الخاص وتحديدًا للشركات والمشاريع التي تستقطب الشباب ولها دور فاعل في ذلك، عبر سلسلة إجراءات تحفيز للشركات لتوظيف الشباب، إنطلاقاً من إعطاء تلك الشركات الأولوية في ترسية المناقصات وفق الشروط والضوابط، كما يكون هناك إلتزام حكومي بتسديد المستحقات دون تأخير بسبب بقاء الدورة المستندية وتختلف الإجراءات.
- وتعمل مثل تلك الحوافز على خلق بيئة عمل صحية وضمانه للإستقرار الوظيفي.
- بالإضافة إلى ضرورة التركيز على تشجيع مشاريع العمل الخاص الفردي للشباب من أصحاب الأفكار الابداعية والانتاجية المبتكرة سواء قطاع تجاري أو صناعي.
- وجب علينا أن نقف وقفةً جادة في استحداث قانون لتحديد التخصصات في الجامعات والكليات وفق حاجة سوق العمل وكذلك إنشاء كليات صناعية وحرفية خاصة وحكومية لتخريج كوادر فنية وحرفية يحتاجها سوق العمل على أن يكون هناك تشجيع وتوجيه للشباب للإنخراط في هذه المهن وتقديم الدعم والتحفيز وضمان الإستقرار الوظيفي فيها.



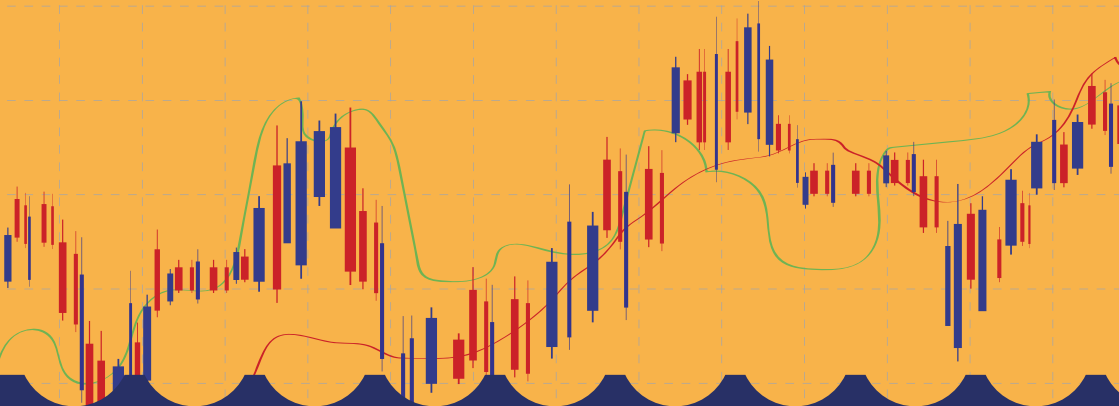


رؤية مهند السايير حول الإصلاح الإقتصادي

● يبدأ الإصلاح الإقتصادي بمحاربة الفساد بشكل جاد والتطبيق الحازم للقانون وفق مسطرة واحدة على كل من يتحدى على المال العام أو يسيء استغلال وظيفته. يُحاسب القيادي قبل الموظف، وعلى الشيخ إسوة بالمواطن.

● يبدأ الإصلاح الإقتصادي أولاً وقبل مس جيب المواطن بـ:

1. وقف الرواتب الإستثنائية وتخفيض المميزات المالية للفئة القيادية.
2. رفع الدعوم للوافدين.
3. زيادة رسوم الاراضي الصناعية المستغلة.
4. فرض الضرائب على الأراضي السكنية والتجارية غير المستغلة.
5. إعادة تقييم أراضي أملاك الدولة المستغلة من قبل المستثمرين والتجار (B.o.T) وطرحها وفق قيمة السوق الحالية.
6. التكييف القانوني والدستوري لفرض الضرائب على الحوالات الخارجية.
7. فرض الضريبة التصاعدية على أرباح الأنشطة التجارية والصناعية.
8. إستعادة الأموال العامة المنهوبة بتعجيل الملاحقة القضائية وصدور الأحكام الباتة لإسترداد الأموال قبل التصرف بها.
9. تطوير نظم الادارة المالية للدولة.
10. تطبيق الحوكمة ونظام إدارة المخاطر في القطاع العام.
11. تقنين الصرف خارج بنود الميزانية العامة.
12. معالجة القصور في القوانين، كإبطال قانون تعارض المصالح من قبل المحكمة الدستورية.





رؤية مهند السايير حول مكافحة الفساد

- إنعكس تراجع ترتيب الكويت في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية سلباً على أداء الحكومة وجهودها وإجراءاتها في الحد من الفساد، مما يضع تلك الجهود والإجراءات محل تقييم نظراً لعدم فاعليتها. وقد جاء ترتيب الكويت في المركز الأخير بين دول مجلس التعاون، ويعد هذا مؤشراً على عدم فاعلية إجراءات مكافحة الفساد التي تنتهجها الدولة.
- هناك العديد من القوانين التي أقرت لمكافحة الفساد، إلا أننا نحائني إما من عدم التشدد في تطبيقها وتنصل الجهات الرقابية من المسؤولية وضعف أدائها، أو نواجه خلافاً في تبعية الجهات الرقابية وآلية تعيين القياديين فيها.
- ارتفعت جرائم المال العام في الكويت بنسبة 75% خلال العشر سنوات الماضية. ففي العام 2009 كان عدد جرائم المال العام في الكويت 24 قضية فقط، في حين ارتفع ذلك العدد في العام 2010 الى نحو 32 قضية، وتضاعفت في العام 2017 الى 159 قضية، بينما وصل في العام 2018 الى نحو 210 قضية. وكشفت إحصائية النيابة العامة للعام 2019 عن أن هناك بلاغاً عن جريمة اعتداء على المال في البلاد كل 29 ساعة، وأشارت الإحصائية إلى أن نيابة الأموال العامة تلقت في العام 2019 نحو 300 بلاغ.





حلول ومقترحات

1. الاستعجال بإقرار جملة من التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، وتتضمن:
 - قانون تعارض المصالح.
 - تنظيم تعيين القياديين.
 - تنظيم تمويل الحملات الانتخابية.
 - ضرورة تعديل قانون الجزاء بخبة جعل رشوة الموظفين العموميين جرماً جنائياً إضافة إلى تجريم الرشوة في القطاع الخاص.
2. معالجة ضعف إجراءات الرقابة الداخلية والتدقيق المالي داخل الوزارات الحكومية.
3. إنفاذ القانون والحزم في تطبيقه ومراجحته بصفة دورية لمعالجة أوجه القصور فيه.
4. الروتين الإداري ومحدودية النفاذ للمعلومة خلقاً لمواطن ضعف استغلها البعض في استسهال ارتكاب أعمال الفساد، لذا يجب تطوير النظم الإدارية والمالية.
5. التعاون مع السلطة القضائية والتنفيذية لمعالجة مشاكل بطء تنفيذ العدالة لدى النيابة والقضاء وتأخر البت في قضايا الفساد الإداري والمالي وصدور الأحكام الباتة.
6. مساهمة منظمات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام في الرقابة والأخذ بمقترحاتها لمعالجة الخلل.
7. كسر قيود الحريات عن الوسائل الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي والتوسع في حرية الرأي والكلمة. فالرقابة الشعبية وضغط الشارع هما الضمانة الحقيقية لتحقيق مكاسب الإصلاح ومكافحة الفساد.
8. تطوير تطبيقات الحوكمة ونظام إدارة المخاطر في القطاع العام.





رؤية مهند السايير حول التعليم

- تفاقمت أزمة التعليم، وبرزت بصورة واضحة إختلال المنظومة التعليمية ومركزية إتخاذ القرار وعدم وجود رؤى متطورة وآليات لتطوير العملية التعليمية في ظل جائحة كورونا.
- نحن بحاجة إلى تطوير المناهج وآليات التعليم، كما أننا بحاجة إلى تقويم السلوك التعليمي والتربوي للطالب وإضافة مناهج قانونية خاصة مبسطة تعالج العنف في المدارس كما تفرس الوعي والإدراك لدى الطلبة في سن المراهقة حول مفهوم العقوبات نظير السلوكيات الخاطئة.
- قانون إشهار الاتحادات الطلابية.

رؤية مهند السايير لتطوير النشاط الاستثماري في دولة الكويت

يمثل الاستثمار أحد أهم الأساسيات للدولة ضمن خطة الإصلاح الاقتصادي والتوسع في تعدد مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة كما أنه يشكل الأساس الاقتصادي على مستوى العالم ،إننا بحاجة لتشريعات لتحفيز الاستثمار في عدة مجالات منها الصناعة النفطية والنقل التجاري ومجال التكنولوجيا وتطوير البنى التحتية بالإضافة إلى المدن التجارية وخلق فرص استثمار حقيقية في المجال السياحي بتطوير الجزر والأماكن الترفيهية والمرافق العامة.

كما أن الكويت بحاجة فعليه للاستثمار في المجال الصحي كإنشاء مدن طبية متخصصة يمكن من خلالها تقليل الاعتماد على العلاج بالخارج بل يمكن من خلالها خلق وجهة علاجية للمرضى من الدول في المحيط الإقليمي.





رؤية مهند السايير في فاعلية القوانين المُقررة

قياس أثر التشريعات والقوانين على أرض الواقع والوقوف على أسباب عدم فاعلية بعض القوانين المُقررة والسبل المقترحة لتعديل هذه القوانين أو تفعيلها. على سبيل الذكر لا الحصر:

1. تعديل قانون تنظيم مهنة المحاماة:

تعطيل إحالة قانون تنظيم مهنة المحاماة بتعديلاته للحكومة بعد إقراره بمداولتين منذ 7 / 7 / 2019 ما أدى لتعليق المصادقة عليه ونشره بالجريدة الرسمية ليصبح نافذاً يُحقق من خلاله النهوض بمهنة المحاماة وتعزيز حقوق منتسبيها.

2. تعديل قانون المرافعات 38 لسنة 1980 بشأن (مخاصمة القضاء) :

رد تعديل قانون المرافعات المتضمن مخاصمة القضاء رغم أنه الضمانة الحقيقية والحماية للأفراد وبه استكمالاً لإرساء قواعد العدالة الحقه وتأكيد النزاهة للقضاء سنسعى للعمل على تقديم التعديل المناسب وفق نظام متحضر يحفظ من جهة للقضاء هيئته واجتهاده ويحفظ حقوق المتقاضين من جهة أخرى.

3. الحاجة لتعديل القانون 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء:

بات الضرورة تحتم تكوين السلطة القضائية واستبعاد الاستثناءات في نصوص القانون والتي تم التوسع بها من خلال الاتفاقيات بالاستعانة بالإخوة الغير كويتيين على لرغم من أن الكويت تزخر بالكفاءات من أبنائها الذين هم على قدر من المسؤولية لتولي أعمال الجهاز القضائي والارتقاء به ، على الجانب الآخر نحن بحاجة لتصحيح آلية الأخذ بما جاء بتقرير المجلس الأعلى للقضاء الذي يتضمن ما أظهرته الأحكام القضائية وقرارات الحفظ الصادرة من النيابة العامة من نقص في التشريع القائم أو غموض فيه وما يراه لازم للنهوض بالعدالة بحيث يتم تمكين السلطة التشريعية من المساهمة بتذليل العقبات التي تواجه السلطة القضائية وترقى بها وتمكنها من أداء أعمالها.

4. مراجعة كافة القوانين المُقررة والمُعطل العمل بها إما بسبب تأخر إحالتها للحكومة أو بسبب عدم إصدار لوائحها التنفيذية ، وإعادة تصحيح الإجراءات فيها واستعجالها لتمكين نفاذها.



مهند السايير

الدائرة الثالثة - أمة 2020

   MUHANNADALSAYER
 MUHANNADALSAYER.COM